

تركيا تطرد سفير "إسرائيل" وتجمّد الاتفاقات العسكرية



قررت تركيا طرد سفير الكيان الصهيوني من أنقرة وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي للكيان، وتجميد الاتفاقات العسكرية معه، وذلك بعدما صدر تقرير الأمم المتحدة الخاص بمجزرة أسطول الحرية منحاذاً تماماً لـ إسرائيل التي أشادت بالتقرير، فيما قالت إنها تدرس القرار التركي الذي أشادت به حركة حماس .

وقال الرئيس التركي عبد الله غول، أمس، إن تركيا تعتبر تقرير لجنة بالمر التي أنشأتها الأمم المتحدة للتحقيق بأحداث أسطول الحرية العام الماضي غير موجود بالنسبة إليها، محذراً من خطوات إضافية ستخذها تركيا رداً على رفض إسرائيل تقديم اعتذار .

ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن غول قوله رداً على سؤال عن عدم تضمين تقرير لجنة بالمر توصية لـ إسرائيل بالاعتذار . من تركيا، إن مثل هذا التقرير غير موجود بالنسبة إلينا .

وأشار الرئيس التركي إلى أن تصريحات وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، أمس، بشأن التقرير تشكّل موقف الدولة

التركية، وقال في الواقع كان يجب اتخاذ هذه الإجراءات قبل الآن ولكننا من أجل منح فرصة لدولة حليفة لممارسة جهودها الحسنة النية، انتظرنا حتى اليوم . وأضاف ان الإجراءات التي أعلنها عنها اليوم هي الخطوة الأولى، ووفقاً لتطور الأحداث والموقف الإسرائيلي، يمكن اتخاذ إجراءات إضافية في المستقبل . وقال إن الحكومة الإسرائيلية غير ذات صلة وليس لديها استراتيجية . وشدد على ان تركيا التي هي أكثر دولة نفوذاً في المنطقة، لن تحافظ على حقوق مواطنيها . فحسب بل على حقوق الشعوب التي هي بحاجة . على المجتمع الدولي أن يكون مدركاً لذلك

وأعلن وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو، أمس، أن تركيا قررت طرد السفير الاسرائيلي في انقرة وتجميد جميع الاتفاقات العسكرية مع إسرائيل . وأكد خلال مؤتمر صحافي ان التدابير التي نتخذها في هذه المرحلة هي: سيتم خفض العلاقات بين تركيا واسرائيل الى مستوى السكرتير الثاني . جميع الموظفين فوق مستوى السكرتير الثاني، خصوصاً . السفير سيعودون الى بلادهم يوم الأربعاء على أبعد حد

واكد داود اوغلو كذلك أن بلاده قررت تجميد جميع الاتفاقات العسكرية مع اسرائيل . وأضاف باعتبارها البلد الذي يملك أطول ساحل على البحر الأبيض المتوسط، ستتخذ تركيا جميع التدابير التي تعتبرها ضرورية لضمان أمن الملاحة البحرية في شرق المتوسط، من دون توضيحات . وأعلن أن تركيا ستلجأ الى محكمة العدل الدولية في لاهاي لكي تقرر بشأن مشروعية الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة

وكانت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية، سربت مقتطفات من تقرير لجنة بالمر التي أنشأتها الأمم المتحدة للتحقيق بأحداث أسطول الحرية . وجاء في التسريبات أن التقرير اعتبر أن الحصار البحري الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة قانوني، لكن على إسرائيل أن تعبر عن ندمها ودفع تعويضات في ضوء استخدام القوات الإسرائيلية القوة المفرطة ضد نشطاء الأسطول . واعتبر التقرير ان الأسطول المؤلف من ست سفن تصرف بطريقة متهوره عندما حاول كسر الحصار البحري المفروض حول غزة . وأضاف ان على تركيا وإسرائيل استئناف علاقاتهما الدبلوماسية كاملة عبر . إصلاح علاقاتهما لمصلحة الاستقرار في الشرق الأوسط

ورحبت حركة حماس بالقرار التركي واعتبرته رداً طبيعياً على جريمة أسطول مرمرة والحصار على غزة . وقال المتحدث باسم الحركة سامي أبو زهري ل فرانس برس إن حركة حماس ترحب بالقرار التركي طرد السفير الإسرائيلي . وأضاف أن حركته تعتبر ان هذه الخطوة هي رد طبيعي على الجريمة الإسرائيلية ضد أسطول مرمرة وإصرار الاحتلال . على رفض تحمل مسؤولياته عن الجريمة ورفضه رفع الحصار عن غزة

. كما أعلنت حماس إدانتها لتقرير الأمم المتحدة الذي وصفته بأنه غير منصف وغير متوازن

وأعلن مصدر حكومي إسرائيلي أن إسرائيل تدرس الرد على قرار انقرة طرد السفير الاسرائيلي وتجميد الاتفاقات العسكرية معها . وقال المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه إن مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يجري مشاورات لتقرير الرد وصيغته

وكان مسؤول إسرائيلي قال ل فرانس برس إن بلاده ستقبل مع بعض التحفظات تقرير الأمم المتحدة . واعتبر داود أوغلو انه لا الحكومة الإسرائيلية ولا الذين نفذوا الهجوم فوق القانون، متوعداً بمحاسبة هؤلاء أمام القضاء الدولي، مؤكداً أن إسرائيل انتهكت القانون الدولي وانتهكت ضمير الإنسانية والقيمة الإنسانية الأساسية للحق في الحياة يوم 31 مايو/أيار 2010 أي تاريخ مهاجمة سفينة مافي مرمرة التركية بإطار أسطول الحرية الذي كان متوجهاً

واعتبر ان الوقت حان لتواجه إسرائيل التدايعيات وتدفع ثمناً عن تصرفاتها غير المشروعة واعتبار نفسها فوق القانون الدولي وإغفال الضمير . . وهذا الثمن، من بين أثمان أخرى، هو خسارة صداقة تركيا . . الدولة المسؤولة الوحيدة عن إيصالنا إلى الوضع الحالي هي إسرائيل وتصرفاتها غير المسؤولة . وقال ان إسرائيل فوتت كل الفرص التي أتاحت لها . (وكالات)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.